الفصل الثاني

تنشئة القائد الصغير على المواطنة الفعّالة

الفصل الثاني

تنشئة القائد الصغير على المواطنة الفعّالة

تقديم:

تؤكد الحقيقة الاجتماعية أن التنمية في أي مجتمع من المجتمعات لا تتحقق ولا تتحول من مجرد الأمل إلى حقيقة على أرض الواقع إلا من خلال الإنسان أساس التنمية وهدفها، حيث لا تكون التنمية إلا من خلال الإنسان الذي أعد إعداد جيدًا من الجانبين البدن والعقل، أي الصحة والتعليم، فهما أساس تنمية الإنسان، فلا تنمية للإنسان إلا من خلال الصحة والتعليم.

كما أن التنمية الحقيقية هي دالة على قوة عمل الإنسان وإنتاجه، وتنمية الإنسان على المواطنة الفعالة هي نوع من التنمية في أعز ما تملك الأمم والمجتمعات وهو الإنسان.

وتنشئة الإنسان وتربيته منذ الطفولة على المواطنة الفعالة ليست مجرد كم من المعارف والمعلومات يتلقاها ويكتسب قيمها من أسرته ثم في مدرسته فحسب، بل تتمثل في قدرته على الإفادة من تلك المعارف والمعلومات والقيم في تكوين الدافع لديه للانخراط في مجتمعه مشاركًا وإيجابيًا.

ومما لا ريب فيه أن التنشئة على المواطنة الفعالة وعلى قيم الولاء والانتماء لأطفال اليوم، أو رجال الغد وقادة المستقبل. هو تنمية للمستقبل ذاته، حيث تنمي فيهم قيم المشاركة الإيجابية في قضايا ومشكلات مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم الأكبر وأوطانهم، وهكذا تكون صناعة المستقبل وبناء إنسان هذا المستقبل.

مدخل مفاهيمي:

من الأهمية والضرورة العلمية تحديد المفاهيم والتعريفات في مجال الدراسة على الوجه التالي:

1- **التنشئة: لغة**: نشأ الصبي شب ونما، نشأ الصبي: رباه، ومن ثم فالتنشئة تتضمن التربية، حيث إن رباه: نمى قواه الجسدية والعقلية والخلقية، وتربى: تنشأ وتغذى وتثقف وعليه تتضمن تربية الإنسان وتنشئته: تثقيفه وزيادة وعيه بالمعارف والمعلومات.

2- **القائد الصغير**: **لغة**: قاد الدابة قيادة مشى أمامها وآخذا بمقودها...وقاد الجيش: رأسه ودبر أمره، والقائد من يقود فرقة موسيقية أو نحوها (ج) قادة، قواد.

ونبادر بأن إصدار المشرع للقانون رقم 12 لسنة 1996 (قانون الطفل) يؤكد حقه في الرعاية باعتباره حق أصيل من حقوق الإنسان، وهذا الحق لابد من كفالته أو ضمانه، وهذه الكفالة وتلك الضمانة ليست قضية أخلاقية أو قضية عدالة اجتماعية، وإنما هي بالضرورة استثمار في أعز ما يملك المجتمع من ثروة كامنة للمستقبل هي الأطفال.

وتعني المواطنة الفعالة ممارسة الحقوق (نسق من الحقوق الدستورية لكل إنسان) وأداء الواجبات التي يلتزم بها المواطن تجاه وطنه ومجتمعه المحلى، كالاشتراك في حل مشكلاته والاهتمام بقضاياه، وخدمة الحي الذي يقيم به، وكذلك الضرائب العامة،والخدمة العسكرية ومن ثم يكون المواطن مستنيرًا وواعيًا بحقوقه وواجباته ويعمل على تنفيذ وتحقيق سياسة الدولة مشاركًا في ممارسة حقوقه وواجباته السياسية من إبداء الرأي في القضايا العامة، مدليًا بصوته الانتخابي في الانتخابات العامة، للمجالس الشعبية المحلية، ومجلس النواب،، لانتخاب واختيار نوابه. وأيضًا مدليًا بصوته الانتخابي في الانتخابات الرئاسية لانتخاب واختيار رئيسه. وفي النهاية يكون مواطنًا إيجابيًا وفعالا أي مؤثرًا تأثيرا ايجابيًا في مجتمعه.

والمواطنة هي أساس المساواة وتكافؤ الفرص والعمل على بناء مجتمع قوى ومتماسك، وهكذا يدعو إلى تدعيم ثقافة المواطنة لدى المواطنين، والسعي لتنمية الإحساس لديهم بحب البذل والعطاء ، وتدريبهم على الإحساس بالمسئولية.

وتبرز أهمية المواطنة من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بالمجتمع في ظل ما يتهدده من أخطاء العولمة ومؤسساتها، وهذا لا يعني أن الحل يكون في الإنغزالية والابتعاد وعن العالم الذي أصبح قرية صغيرة، وإنما يعني المزيد من ثقافة المواطنين وتزويد مع العالم دون ما خوف عليهما أو التأثير على شخصيتة الوطنية وانتماءه لوطنه وولاءه له.

وتعرف المواطنة "في معناها العام أنها مكانة قانونية تحدد جملة من الحقوق والواجبات للمواطن في دولة معينة، وتعتبر مبدأ للشرعية السياسية، وذلك لأن المواطن ليس صاحب حقوق فقط وإنما يعتبر مصدر للسلطة، لأنه ينتخب ممثليه في الدولة، وفي الوقت نفسه يعترف بالقانون والنظام الذي اختاره ويلتزم بطاعته".

البعد التاريخي للمواطنة ونشأنها :

ويؤكد تاريخ مفهوم المواطنة أنها "كانت مقصورة على الرجل الحر في المرحلة اليونانية، مستبعدة المرأة والعبد والأجنبي، ثم توسعت قليلاً في المرحلة الرومانية لتشمل بعض الفئات التي استعمرتها الإمبراطورية الرومانية، وارتبطت في العصر الحديث بثورات اجتماعية عديدة أهمها الثورة الفرنسية التي أعلنت حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789... ويعتمد هذا المفهوم على قيم أساسية أهمها قيمة الحرية والمساواة لجميع المواطنين، وبذلك تعني المواطنة نوعاً من الانتماء والمشاركة التي تحدد شروط ممارسة الديمقراطية.. فالعلاقات بين المواطنين في المجتمع الديمقراطي لا تقوم على أسس دينية أو عرقية كالقرابة أو النسب، وإنما على أسس سياسية".

وتنشأ المواطنة ضمن إطار المجتمع عبر سيرورته التاريخية، وتحقيقها يستدعى تكوينًا عقليًا واستعدادًا ذهنيًا سابقًا نتيجة الوعي بالثقافة المدنية وأدبياتها. ولقد تأكدت فكرة

المواطنة Citizenship مع الثورة الفرنسية التي أقرت الحقوق في الحرية والمساواة والإخاء، وغيرها، والتي أقرها إعلان حقوق الإنسان والمواطنة عام 1789، كما أقرها أيضًا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

وتكشف حركة تاريخ المواطنة أنها ظهرت – كما يري مارشال – على مر ثلاثة قرون متتالية (الثامن العشر والتاسع عشر والعشرين) شهد كل قرن منها عنصرًا أو مكونًا من مكوناتها الثلاثة (المكون المدني – المكون السياسي – المكون الاجتماعي) ويضم كل مكون منها حقوقًا وحريات جديدة للمواطنة.

ففي القرن الثامن عشر ظهر المكون الأول (المكون المدني) وهو عبارة عن مجموعة من الحقوق المدنية للمواطنين كالحرية والمساواة امام القانون. وطبقًا لحق المساواة أمام القانون انتقلت العلاقات بين الأفراد من الشكل الرأسي إلى الشكل الأفقي وأصبحت العلاقات بين الأفراد علاقات أفقية تقوم على أساس المساواة.

وفي القرن التاسع عشر ظهر المكون الثاني (المكون السياسي) وهو عبارة عن مجموعة من الحقوق السياسية والتصويت في الانتخابات والترشح للوظائف العامة.

وفي القرن العشرين ظهر المكون الثالث (المكون الاجتماعي) وهو عبارة عن مجموعة من الحقوق الاجتماعية كالحق في الرفاة الاجتماعية من تعليم وصحة وضمان اجتماعي. وبدون الحقوق الاجتماعية يصعب تأمين المكونين السابقين (الأول والثاني) أي بدون الحقوق الاجتماعية يكون من الصعوبة بمكان تأمين الحقوق المدنية والحقوق السياسية. ثم تطورت المواطنة بعد ذلك لتشدد على ضرورة الاقتران بين الحقوق والحريات من ناحية والواجبات والمسئوليات من ناحية أخرى.

مفهوم المواطنة:

نستهل مفهوم المواطنة بإطلالة معجمية، الوطن يعني المكان، يطن وطنًا: أقام به، أوطن البلد: اتخذها وطنًا. توطن بمعنى أقام... وتوطن الأرض، وبها أي اتخذها وطنًا... والموطن يعني كل مكان أقام به الإنسان. كما يعني الوطن مكان إقامة الإنسان ومقره سواء ولد به أم لم يولد (ج) أوطان وعليه تكون المواطنة صفة للفرد الذي يستوطن مكانًا معينًا.

والمواطنة ليست مفهومًا جديدًا أو حديثًا، بل هي مفهوم قديم تاريخيًا يعود إلى الحضارات القديمة كالحضارة الإغريقية والفرعونية، وقد تطور المفهوم كلما زادت المشاركة الديمقراطية "وتكون المواطنة ركيزة الديمقراطية وأساسها، كما أنها أساس الحقوق والواجبات في المجتمع"، كما أن المواطنة ليست مفهومًا استاتيكيًا ثابتًا أو جامدًا، بل هي مفهوم ديناميكي متحرك أو متغير في اتجاه إقرار مزيد من الحقوق والحريات للمواطنين، وتعني المواطنة العضوية المشاركة النشطة والفعالة في جماعة (مجتمع، محلي Community، وتتضمن الإحساس بالارتباط والولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني، ومن ثم تقوم المواطنة على فكرة الولاء والانتماء للمجتمع وللدولة.

ويعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تزايد الاهتمام بها خلال المراحل الأخيرة، وذلك لما لهذا المفهوم من أهمية تنعكس على كثير من العلوم وأهمها العلوم الاجتماعية، حيث يرتبط مفهوم المواطنة بدراسات علم الاجتماع السياسي التي تبحث في علاقة مفهوم المواطنة بطبيعة النظام السياسي، والعلاقة بين مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية لأفراد المجتمع.

ومفهوم المواطنة كغيره من المفاهيم الاجتماعية والإنسانية من الصعب وضع تعريف محدد وشامل له، ولكن يمكن القول بأن المواطنة تعني ارتباط الفرد بانتمائه الوطني للدولة وما يترتب على ذلك من حصوله على الحقوق المترتبة على هذه الطبقة (المواطنة) والالتزام بالقيام بالواجبات والمسئوليات تجاه الدولة التي ينتمي لها.

فالمواطنة تعني الانتماء لذا فهي ارتباط وتداخل عضوي عميق بين الفرد ووطنه، ومن ثم فالمواطنة علاقة عميقة بين الفرد والمكان. والمواطنة باعتبارها انتماء تعني مجموعة من الحقوق ينبغي أن يحصل عليها المواطن في مقابل مجموعة من الواجبات يجب عليه القيام بها والالتزام بتنفيذها، ومن ثم يكون الارتباط بين المجتمع المدني والمواطنة، إذ يكون للمجتمع المدني دور أساسي في تطوير عواطف الحب والارتباط بين المواطنين والوطن، وما يترتب على ذلك من سلوكيات إيجابية نحو الوطن. على ذلك تعني المواطنة عضوية مشاركة نشطة وفعالة وملتزمة في المجتمع على ضوء الحقوق والحريات والواجبات والمسئوليات التي يحددها الدستور والقانون في الدولة. إذ في مقابل أن يكون للمواطن حقوق في وطنه لابد أن يكون عليه واجب الانتماء والولاء الخالص والكامل للوطن والأمة التي ينتمي إليها، ومن يرى غير ذلك يكون كمن يريد حقوقًا من الوطن دون أن يكون عليه واجب الولاء والانتماء لهذا الوطن، وكافة الواجبات الأخرى، أي يريد أن يحصل على حقوق دون أن يكون عليه أية واجبات. لذا فالمواطنة تعني "حب الفرد لوطنه وانتمائه له، والتزامه بمبادئه وقيمه وقوانينه، والتفاني في خدمته والشعور بمشاكله، والإسهام الإيجابي مع غيره في حلها، ويجب على الدولة أن تتيح للفرد ممارسة حقوقه وحرياته وإبداء رأيه بأسلوب يحترم فيه آراء الآخرين.. بعيدًا عن التعصب والعصبية" كما تعني المواطنة أيضًا أنها "صفة للفرد الذي يعرف حقوقه وواجباته أو مسئولياته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وأن يشارك بفاعلية في اتخاذ القرار وحل مشكلات مجتمعه، والتعاون والعمل الاجتماعي مع نبذ العنف والتطرف... ولديه القدرة على التفكير الناقد، (وفي مقابل ذلك) تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة بينهم بسبب جنس أو نوع أو لون أو عقيدة".

وبهذا تكون المواطنة صفة للفرد باعتباره عضوًا في جماعة له حقوق وعليه واجبات.

وتتحقق تلك العضوية من مشاركته الفعالة في جماعته التي يعيش فيها. فالمواطنة "ليست مجرد تعبير سياسي كما درج الكثيرون على تصويره منذ زمن الإغريق، وإنما.. هي قدرة الفرد على المعيشة السليمة في جماعة، وعلى العمل والإنتاج، وعلى كسب العيش داخل هذه الجماعة، وهذا الشرط الأخير هو من أهم مقومات المواطنة.

ومن الملاحظ أن "أحد تعريفات المواطنة يتمثل في وصفها بالعلاقة الفاعلة وغير الفاعلة لأفراد على مستوى متساو مع دولة قومية، وتتضمن هذه العلاقة حقوق وواجبات يلتزم بها الطرفان، ويتضمن هذا التعريف أربعة جوانب هي: الجانب الأول ويتمثل في الاعتراف بعضوية الأفراد في الدولة القومية... الجانب الثاني يتضمن نوعية من المواطنة، مواطنة إيجابية فاعلة وأخرى سلبية غير فعالة وتتعلق المواطنة الإيجابية بالقدرات التي يمنحها الدولة للمواطن والتي يستطيع من خلالها المساهمة في الحكم من خلال نظام ديمقراطي قائم، وتكون المواطنة سلبية عندما تكون الدولة محكومة بنظام ديكتاتوري فيه حقوق محدودة. ويتعلق الجانب الثالث من المواطنة بنوعية الحقوق المتعلقة بها وهي عادة ما تكون حقوق كونية صالحة لجميع المواطنين... ويتضمن الجانب الرابع من تعريف المواطنة مقدار التزام الدولة بحق المواطنين في السعي من أجل الحصول على هذه الحقوق من خلال القنوات والمؤسسات الخاصة بها، فعلى سبيل المثال الحقوق المدنية من خلال القضاء وكما تمارس الحقوق السياسية من خلال التصويت أو السلطة التشريعية أو الاحتجاج من خلال الخروج للشارع، وعلى الدولة الالتزام بتطبيق هذه الحقوق المدنية والخاصة من خلال مؤسساتها الخاصة".

والجدير بالذكر هنا ،أن الارتباط في المواطنة هو ارتباط بمكان معين فهو ارتباط مكاني أو إيكولوجي، لأننا إذا نظرنا إلى الشخصية الإنسانية نجد أن المواطنة تعبر عن جغرافية تلك الشخصية أي ارتباطها بأرض أو بمكان معين، وهذا هو البعد الإيكولوجي في المواطنة، ومن ثم ترتبط المواطنة ارتباطًا وثيقًا بالانتماء إلى أرض معينة، والأرض أو الإقليم ركن من أركان الدولة، فنحن مصريين لأننا ننتمي إلى أرض مصر بحدودها الجغرافية، ونحن عرب أيضًا لأننا ننتمي إلى بلد من البلاد العربية هي مصر.

وإذا كانت "المواطنة تعبر عن جغرافية الشخصية الإنسانية، فإن الهوية Identity تعبر عن تاريخ تلك الشخصية الإنسانية"، وتراكم طبقات التاريخ لتلك الشخصية، عبر رحلتها في الزمن، فنحن جميعًا مصريين مشتركين في إرث تاريخي واحد عبر قرون طويلة في رحلة الزمن من الفراعنة حتى الآن وهذا هو البعد الزماني أو التاريخي.

فهويتنا المصرية العربية راسخة عبر رحلة الزمن، بفعل حزمة من المقومات لهذه الهوية المصرية العربية، كوحدة اللغة، والثقافة، والعادات والتقاليد والأعراف والآلام والآمال، والقيم الروحية، لأن الشخصية المصرية متدينة سمحة بطبيعتها، ومن السمات الثابتة للشخصية المصرية تقديس الحياة وبنائها، والتمسك اللامحدود بالأرض وحماية العرض والدفاع عنه والتحلي بالأخلاق الكريمة، فهويتنا المصرية العربية راسخة عبر حركة التاريخ لا يمكن أن نتخلى عنها، فالعبرة بالتراكم الحضاري الذي يشهد به تاريخنا الطويل ويسجله. ويكشف هذا المعني عن بعدين للمواطنة هما: البعد الإيكولوجي أو الجغرافي، والبعد الزماني أو التاريخي، فالمواطنة مفهوم يجمع بين الجغرافيا والتاريخ.

ويعرف (براين تيرنر) المواطنة على أنها الهوية القانونية التي تحدد وضع الأفراد ومكانتهم داخل الجماعة السياسية، ويكتسب الأفراد هذه الهوية بوصفهم أعضاء في المجتمع، بحيث يكون الفرد شخصية قانونية تمنحه حقوقًا معينة، وتفرض عليه واجبات معينة في إطار ثقافة مدنية. وهذا التعريف يربط بين الهوية أو الشخصية القانونية للمواطن وبين ما يجب عليه من واجبات وما له من حقوق. لذا فالمواطنة علاقة مستقرة ومستمرة بين أفراد المجتمع تقوم على المساواة في الحقوق والواجبات، وعلى الاحترام المتبادل بينهم والتسامح. ومن ثم فالمواطنة

عملية وممارسة وليست مجرد علاقة مكانية بين الفرد والأرض، أي ليست علاقة جغرافية فحسب. وتكشف المواطنة عن نفسها في سلوك وممارسات، فسلوك الفرد في النهاية هو الدال على أنه مواطن، وعليه تقع المواطنة داخل الفرد في بنائه النفسي والعقلي أو المعرفي بقيمه ومعارفه ومعلوماته. ويعتبر السلوك السياسي للأفراد من المؤشرات على قياس درجة المواطنة.

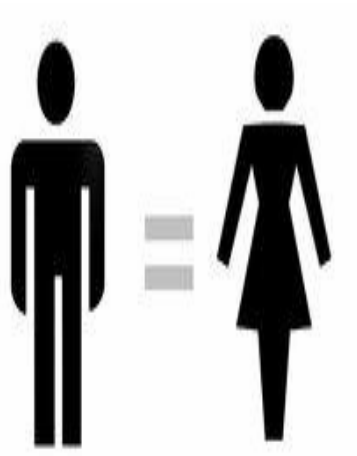

كما تعني المواطنة المساواة بين المواطنين كافة، لا فرق بينهم بسبب ثروة (غني وفقير)، أو نوع (رجل وامرأة)، أو دين (مسلم ومسيحي) أو عرق وأصل (مصري من أصول عربية ومصري من أصول غير عربية) فالجميع متساوون في مراكزهم القانونية، فلهم نفس الحقوق وعليهم ذات الواجبات، فالمواطنة تعني المساواة في المراكز القانونية حيث الحقوق والواجبات، وفي هذا المعني فإننا نعمل من أجل دولة مدنية حديثة تواكب واقع القرن الحادي والعشرين... تؤكد مفهوم المواطنة قوًلا وعمًلا، وتحفظ الوحدة الوطنية بين أبنائها من المسلمين والأقباط، فالمواطنة مفهوم يعكس روح العصر الذي نعيشه الآن ويعبر عن الوحدة الإنسانية والمساواة بين البشر، وحق الجميع في أن يعيشوا بأوطان يشعرون فيها بالحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة الإنسانية.

وبالنظر إلى المجتمع الأمريكي ذاته نجده مجتمعًا تتعدد فيه الأعراق والأصول كما تتعدد فيه اللغات واللهجات، وتتعدد أيضًا الألوان والخلفيات القومية، ومن هنا كانت التفرقة العنصرية مشكلة المشاكل في أمريكا ،وشاهد على التفرقة العنصرية بين الأجناس وعدم المساواة بينهم، ومن ثم كانت دعوات المصلحين إلى الإصلاح والمساواة، فكانت دعوة "مارتن لوثر كنج" للأمريكيين جميعًا دعوة للمواطنة بمعني المساواة بينهم جميعًا بصرف النظر عن اختلافهم في اللون واللغة والنوع والخلفية القومية والثروة، كما كانت

أيضًا دعوة للتغيير في البنية التشريعية والقانونية والمؤسسية للمجتمع الأمريكي، والتمتع بحقوق المواطنة كاملة، كما كانت دعوة لوثر كنج أيضًا دعوة ورسالة إلى المجتمع الأمريكي من أجل المساواة وتكافؤ الفرص بين كل من فيه من أصول وأعراق وألوان ولغات مختلفة وقوميات وغيرها.

كما تعني المواطنة ثقافة التسامح مع الآخر وقبوله في حب واحترام دون تفرقة ما، ومن ثم فالمواطنة جرس وآذان، إنجيل وقرآن، مسجد وكنيسة، هلال وصليب، فالمواطنة راسخة في مصر في لحن الطبيعة الخالدة التي تجمع في نغم وطني وانسجام تام بين أصوات أجراس الكنائس وأذان المساجد منذ آلاف السنين. وهنا نتذكر التاريخ الاجتماعي والنضالي والثوري للشعب المصري في ثورته الشعبية عام 1919 في فخر بقيادة سعد زغلول وويصا واصف ومكرم عبيد وغيرهم، كما نتذكر أيضًا أنه في غمار تلك الثورة الشعبية ارتفع شعار "مصر للمصريين" ورفعت أعلام مصر وتعانق الهلال مع الصليب. كما نتذكر أيضًا كيف ثار الشعب المصري الباسل بكافة طوائفه وفئاته المختلفة عبر تاريخه النضالي الطويل على الظلم والاستبداد والشاهد على ذلك ثورة القاهرة الأولى والثانية إبان الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801)، وثورة أحمد عرابي (1881)، وثورة 23 يوليو سنة 1952م وغيرها، وأخيرًا ثورتي الشعب المصري في 25 يناير 2011 و 30 يونيو سنة 2013.

وبتواتر القول يتضح معنى المواطنة وتتجلى قيمها في التاريخ الإسلامي، وذلك في موقف الرسول عليه الصلاة والسلام من وطنه مكة وحبه الشديد لها عندما أجبره أهلها على الخروج منها، والشاهد على ذلك ما قاله ابن عمر بن عدي بن أبي الحمر (في أخبار مكة للأزرقي ج 2 ص154) سمعت رسول الله ﷺ يقول "والله إنك (أي مكة) لخير أرض الله إلى الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أني أخرجت منك ما خرجت".

وأيضًا ما قاله عبد الرحمن بن باسط (ذات المصدر السابق) لما أراد النبي ﷺ أن ينطلق في المدينة واستلم الحجر وقام وسط المسجد ألتفت إلى البيت فقال: إني لأعلم، ما وضع الله عز وجل في الأرض بيتًا أحب إلينا منك، وما في الأرض بلد أحب إلينا منك، وما خرجت منك رغبة ولكن الذين كفروا هم أخرجوني.

وما قاله أبن أبي نجيح (في أخبار مكة للأزرقي ج2 ص 153): قالت عائشة لولا الهجرة لسكنت مكة فإني لم أر السماء بمكان قط أقرب إلى الأرض منها بمكة، ولم يطمئن قلبي ببلد قط ما أطمأن بمكة، ولم أر القمر بمكان أحسن منه بمكة. توضح تلك الشواهد الحب الشديد للأرض والتعلق بها والانتماء والولاء للوطن وهذه وتلك من قيم المواطنة.

وبصدد عرض بعض مواقف الرسول ﷺ عندما عاد إلى مكة على رأس جيش المسلمين فاتحًا لها فذهب إلى البيت الحرام وصلى فيه، ثم دار في البيت وكبر في نواصيه، ووحد الله، وقريش قد ملأت المكان صفوفًا ينتظرون ماذا يفعل بهم، فخطب فيهم خطبته، وقال فيها قولته المشهور: يا معشر قريش ما ترون أني فاعل بكم (فيكم)؟ قالوا: خيرًا أخ كريم وابن أخ كريم، قال: فإني أقول لكم كما قال يوسف لإخوته: لا تثريب عليكم اليوم، أذهبوا فأنتم الطلقاء.

ويتبين من هذا الموقف الكريم للرسول ﷺ سماحته وعفوه عمن آذوه وأخرجوه من وطنه مكة أحب أرض الله إلى الله، وجداله ﷺ بالحسنى مع الآخر وقبوله، وهذه وتلك أيضًا من قيم المواطنة.

ومن مواقفه أيضًا ﷺ موقفه من نصارى نجران فكان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم. ويتضح من هذا الموقف تجسيد لحق المساواة، وقيمة المساواة هي أيضًا من قيم المواطنة.

ومن الجدير بالذكر ونحن بصدد معنى المواطنة أن كلمة مواطنة على وزن مفاعلة بمعنى الحب الشديد والجم للوطن، وهذه المفاعلة بين الإنسان (المواطن) ووطنه (المكان) أي مفاعلة بين المواطن والمكان.

كما يكون من الجدير بالإشارة أيضًا ونحن بصدد معنى المواطنة أن النتائج الميدانية لإحدى دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2004) حول معنى المواطنة لدى الشباب قد أوضحت أن المواطنة تعنى الانتماء للوطن والولاء له (41.9٪)، وتعنى الحفاظ على الوطن (24.5٪) وأنها حب الوطن (21.3٪) وأنها الدفاع عن الوطن (17.7٪) وأنها تنمية (13٪) كما تعنى ممارسة الديمقراطية (1٪) وتعنى الشعور بالأمان (1٪)، ومن اللافت للنظر أن (7٪) من الشباب أفراد العينة ذكروا أنهم لا يعرفون معنى المواطنة.

وحيال هذه النتائج وتدني نسبها المئوية بات من الضروري أن تتكاتف الجهود بين المعنيين والمسئولين كالشباب والرياضة والتربية والتعليم والجمعيات الأهلية وغيرها للعمل على نشر ثقافة المواطنة وتكوين الوعي بها لدى الشباب والعمل على تزايد هذا الوعي لديهم.

المواطنة والديمقراطية:

إنه لا يمكن تصور المواطنة بدون ديمقراطية، حيث توجد رابطة قوية وعروة وثقى بين المواطنة والديمقراطية، فالممارسات الحقيقة للديمقراطية هي الضامن الحقيقي للمواطنة الفعالة، التي تدور مع الديمقراطية الحقيقية وجودًا وعدمًا، فإذا وجدت الديمقراطية وجدت المواطنة، وإذا انعدمت الأولى انعدمت الثانية.

ومن الجدير بالذكر أن الحق في التمثيل النيابي للمواطنين فضلاً عن أنه يرسخ الديمقراطية في الواقع، من حيث الترشح والتصويت ومن ثم يعد ذلك نوعاً من التوسع في الممارسات الديمقراطية وليس هذا بغريب على الممارسة الديمقراطية، حيث يسمح هذا النظام الديمقراطي للمواطنين كافة دون أي تفرقة بينهم وطبقاً للحق في المساواة بين المواطنين أن يكون لهم جميعاً الحق في الترشح من ناحية، والحق في التصويت واختيار من يمثلونهم في البرلمان أو على مستوى المحليات، وفي هذا ترسيخ للممارسة الديمقراطية على أرض الواقع.

أسس المواطنة:

تقوم المواطنة على مجموعة من الأسس التالية:

1- **وطن**: هو منطقة جغرافية محددة، يقيم بها مجموعة من المواطنين إقامة مشتركة ودائمة.

2- **الانتماء لدولة**: هذا الانتماء لدولة معينة هو الذي يميز المواطنين عن الغرباء أو غير المواطنين.

3- **مبدأ الحقوق والواجبات**: لا يمكن فهم المواطنة دون إقرار مبدأ الحقوق والواجبات أي الحقوق المقررة للمواطنين وما يفرض عليهم من واجبات يلتزمون بها، وهذه الحقوق والواجبات تقوم على مبدأ المساواة بين المواطنين.

4- **النظر إلى الحقوق على أنها حقوق عامة**: تنعكس على قوانين المجتمع وتشريعاته، تخاطب المواطنين كافة باعتبارها قواعد عامة، لأن المواطنة مسألة حقوقية.

5- **تطبيق العدالة؛ في الحقوق والواجبات المتعلقة بالمواطنة**: وتقوم الدولة عن طريق أجهزتها المختلفة بتحقيق هذه العدالة وعدم التحيز لأية فئة دون فئة أخرى. وإذا حدث ذلك يكون إخلال بمبدأ المساواة بين المواطنين كحق دستوري.

طبيعة المواطنة والهدف منها:

تتحدد طبيعة المواطنة بأنها تتضمن الحقوق والواجبات والمسئوليات الخاصة بكل فرد في المجتمع، فطبيعتها أنها تكسب الأفراد حقوقًا خاصة في مقابل واجبات ومسئوليات محددة تلزمهم بها. كما تتحدد طبيعتها بأنها إعداد المواطنين للاشتراك الفعال في المجتمع الديمقراطي وهذا هو الهدف منها.

سمات المواطنة:

توجد للمواطنة سمات عدة هي:

1- أنها جزء أساسي من العلاقات الاجتماعية، ومع ذلك فليس كل سلوك اجتماعي هو سلوك المواطنة.

2- تشمل المواطنة أنماطًا متعددة من الجماعات كالأسرة، والحي، والمدرسة، والقرية، والمدينة، والدولة.

3- يمارس المواطنة كل من الصغار والكبار على السواء، ومن ثم فالمواطنة ليست قاصرة على فئة دون أخرى أو عمر دون آخر، أو نوع رجل أو أنثى.

4- تقتضي المواطنة المشاركة في حياة الجماعة.

خصائص المواطنة:

للمواطنة خصائص عدة، وتختلف هذه الخصائص من بيئة ومجتمع إلى بيئة ومجتمع آخر، ورغم ذلك توجد خصائص مشتركة للمواطنة كالآتي:

1- الإيمان بالحرية والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.

2- الوعي الحقيقي والكامل بالمعارف والمعلومات عن تاريخ المجتمع وتراثه وقضاياه المحلية ومشكلاته.

3- الوعي بحقوق المواطن التي يجب أن يحصل عليها والوعي بواجباته ومسئولياته التي يلتزم بها.

4- المشاركة الإيجابية في حل مشكلات البيئة والمجتمع.

5- السعي مع أفراد المجتمع لتطبيق المبادئ الديمقراطية.

ومع تبين بعض الخصائص المشتركة، فإنه يمكن محورة خصائص المواطنة في ثلاثة محاور هي:

1- محور الخصائص المعرفية.
2- محور الخصائص الوجدانية والقيمية.
3- محور الخصائص المهارية.

أبعاد المواطنة:

تتعدد أبعاد المواطنة من مكانية، ومعرفية، وثقافية، ومهارية، واجتماعية، وغيرها ويمكن عرض تلك الأبعاد على الوجه التالي:

1- **البعد المكاني**: يمثل هذا البعد الإطار المادي والمكان الذي يعيش فيه المواطن.
2- **البعد المعرفي والثقافي**: ويمثل هذا البعد عنصرًا جوهريًا في تكوين معارف وثقافات المواطن الذي يتحمل مسئولياته ويؤدي واجباته ويدين بالولاء لوطنه.
3- **البعد الديني أو القيمي**: ويمثل هذا البعد امتدادًا للبعد المعرفي والثقافي، ويكون هذا البعد قيم المواطنة مثل قيم العدالة الحرية، والمساواة والتسامح، والشورى، والديمقراطية، وغيرها. وتمثل هذه القيم منارات موجهة لسلوك المواطن في بيئته ووطنه الذي يعيش فيه.
4- **البعد الاجتماعي**: ويساعد هذا البعد على أن يعيش المواطن بكفاءة اجتماعية، وتواصل اجتماعي جيد مع أفراد المجتمع، لأن الإنسان مدني بطبيعته لا يستطيع أن يعيش بمفرده.
5- **البعد المهاري**: ويتمثل هذا البعد في المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد والمبدع، ومهارة حل المشكلات.
6- **بعد الانتماء**: وتأصيل هذا البعد وغرسه في نفوس النشء والشباب عن طريق التعليم والتربية يطبعهم على الانتماء لوطنهم وثقافتهم ومجتمعهم.

ظاهرة الفساد والمواطنة:

توجد بعض العوامل التي تؤثر سلباً على مفهوم المواطنة والمسئولية المجتمعية للأفراد، فعندما يشعر الأفراد في مجتمع معين بنفس ظاهرة الفساد السياسي والمالي والإداري وعدم تحقيق سيادة القانون، وتكريس الاستبداد في الحكم في دولتهم. فيكون لذلك كله أثراً سلبياً كبيراً على مفهوم المواطنة لهؤلاء الأفراد ومن ثم تقل درجة المشاركة الإيجابية لهؤلاء الأفراد في مجتمعاتهم، لأن هذه الأنظمة الفردية أو الإستبدادية لا تسمح للمواطنين بها من الحرية في ممارسة المشاركة السياسية أو في صنع القرار. كما أن هؤلاء الأفراد في ظل حكم الفرد والاستبداد تقل لديهم الدافعية في الإنتاج والتنمية لبلادهم. ومن ثم يميل هؤلاء الأفراد إلى السلبية والانعزالية داخل مجتمعاتهم، الأمر الذي له بالغ الأثر السلبي في مفهوم المواطنة في التكوين الشخصي والنفسي والعقلي لهؤلاء الأفراد. ومن هنا يمكن القول بوجود علاقة سببية أو علمية بين مفهوم المواطنة والانتماء الوطني من جانب وطبيعة النظام السياسي الحاكم من جانب آخر، فكلما كان النظام السياسي أكثر ديمقراطية وحرية كلما تكرست مفاهيم المواطنة والانتماء الوطني والمسئولية المجتمعية لأفراد المجتمع، ويكون العكس تماماً حيث تتدنى درجات المواطنة وقيم الانتماء الوطني لدى الأفراد في الدول ذات الحكم الفردي أو الاستبدادي.

مظاهر المواطنة:

يعد من أهم مظاهر المواطنة تغليب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والضيقة لأفراد المجتمع، ومن ثم فإن مساهمة الفرد في الإنتاجية لصالح تطوير بلده ومجتمعه تعتبر من صور وأشكال المواطنة الصالحة والفعالة، كما تتجلى مظاهر المواطنة في احترام الفرد لقوانين الدولة والالتزام بها، وحرصه على الحفاظ على سمعة وطنه في الداخل والخارج، وتظهر صور المواطنة كذلك في المشاركة السياسية للأفراد حيث تتضح درجة الانتماء

الوطني للفرد من خلال تصويته الانتخابي في صناديق الاقتراع، حيث إن السلوك السياسي للأفراد يعتبر من المؤشرات المهمة على قياس درجات المواطنة في المجتمع. وعندما ترتفع درجة الوعي السياسي في مجتمع معين، فإن المشاركة السياسية للأفراد في المجتمع تكون مشاركة إيجابية وتقوم على أساس الروابط الوطنية وتحقيق المصلحة العامة للدولة، ومن ثم تكون قيمة الانتماء الوطني ومفهوم المواطنة راسخة لدى أفراده وتقوم على أسس متينة وقوية.

ومن الجدير بالذكر فإن دول المؤسسات والقانون هي التي يتمتع مواطنيها بالمواطنة الدستورية التي تقوم على تحقيق العدالة الاجتماعية وعدم التمييز بين المواطنين على أي شكل من أشكال التمييز بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو غيرها من مظاهر التمييز الاجتماعي.

وبتواتر القول إنه رغم أهمية النصوص الدستورية والقانونية في ترسيخ مفهوم المواطنة في الدول، فإن الأمر الأكثر أهمية هو تفصيل هذه النصوص بالتطبيق العملي لهذه النصوص على أرض الواقع من خلال المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون، ومن هنا يترسخ مفهوم المواطنة لدى أفراد المجتمع.

المواطنة في دستور 1971 المصري:

يتبين من مطالعة الدستور المصري الصادر في عام 1971م والملغى بفعل ثورة 25 يناير سنة 2011، أنه قد تضمن مفاهيم المواطنة والديمقراطية والعروبة، وهذا ما تؤكد وتنص عليه المادة (1) بعد التعديلات الدستورية التي تمت في مارس عام 2007 "أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة والشعب المصري جزء من الأمة العربية، يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة" . كما تنص المادة (2) على أن "الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع"، وقد ركزت تلك المادة (2) على الدين الإسلامي واللغة العربية باعتبار الشعب المصري جزء من الأمة الإسلامية، والأمة العربية معاً، كما تنص المادة (40) على "المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز

بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" ولقد أكدت تلك المادة على الحقوق والواجبات والتكاليف المتساوية للمصريين.

ومن الجدير بالذكر أن المواطنة لا تقوم على التعصب ورفض الآخر وإغفال حقوق المرأة وحقوق أصحاب الديانات الأخرى، بل تقوم المواطنة على مجتمع التنمية والعدالة الاجتماعية والتسامح وقبول الآخر، واحترام التعددية.

وبتواتر القول يؤكد دستور جمهورية مصر العربية 1971 (الملغى) على أن مصر دولة ديمقراطية تقوم على مبادئ المواطنة والمساواة بين جميع أبنائها في الحقوق والواجبات، فالدستور هو مرجعية الديمقراطية ومنها تجئ الشرعية والمشروعية وبها تتحقق الدولة القانونية، أو دولة سيادة القانون، وطبقًا لمبدأ المواطنة يشعر الجميع بأنهم مشاركون في الوطن متساوون في الحقوق والواجبات والتكاليف العامة. لذا فمبدأ المساواة ركيزة أساسية للحقوق والحريات، وهدفه حفظها من كافة صور التمييز، ومغزى هذا المبدأ تكون في مواجهة التمييز الاجتماعي والسياسي بأنواعه وأشكاله. ومن الجدير بالذكر أن هذا المبدأ (المساواة) قد رددته الدساتير المصرية جميعها باعتباره ركيزة أساسية للحقوق والحريات بكافة أنواعها، كما أنه أساس العدل والسلام الاجتماعي، كما أنه وسيلة للكفالة أو لتقرير الحماية المتكافئة للحقوق والحريات كافة.

المواطنة في الإعلان الدستوري (مارس 2011) :

نتيجة لقيام ثورة الشباب في 25 يناير سنة 2011 أصدر المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة إعلانًا دستوريًا في 13 فبراير سنة 2011 وتم استفتاء الشعب عليه في 19 مارس 2011 وأعلنت نتيجة الموافقة عليه في 20 مارس سنة 2011 ويعد هذا الإعلان الدستوري بمثابة دستور مؤقت لإدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية، حيث سقط دستور 1971، ولقد نصت (المادة 1) من هذا الإعلان على أن جمهورية مصر العربية "دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة. كما نصت (المادة 3) منه على أن السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها، ويصون

الوحدة الوطنية، كما نص في (المادة 7) على أن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة أي لا تمييز مهما كان سببه. كما نص في المادة (12) على أن تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية، وحرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان الحرية في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون والنقد الذاتي والنقد البناء ضماناً لسلامة البناء الوطني.

ويتبين من تحليل محتوى تلك النصوص بهذا الإعلان الدستوري أنه قد تضمن المبدأ الديمقراطي في نظام الحكم، ورسخ لمبدأ المواطنة، وأن الشعب مصدر جميع السلطات، وله السيادة وحده، وحماية الوحدة الوطنية، ومبدأ المساواة أمام القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات العامة، كما تضمن مبدأ عدم التمييز أيًا كان سببه بين المواطنين، ومبدأ الحرية في العقيدة والشعائر الدينية، وحرية الرأي والتعبير في حدود القانون وغيرها ،أي أنه قد تضمن هذه المبادئ والقواعد الدستورية لتكون أساساً راسخاً للحكم في جمهورية مصر العربية.

المواطنة في دستور نوفمبر 2012:

نبادر بالقول أن هذا الدستورقد تم تعطيله بفعل ثورة 30 يونيو سنة 2013. ورغم ذلك يكشف تحليل محتوى الدستور الصادر في 30 نوفمبر 2012 أنه قد تضمن مفاهيم المواطنة والديمقراطية والأمة العربية والإسلامية والانتماء لحوض النيل والقارة الأفريقية، والمشاركة الإيجابية بالحضارة الإنسانية. حيث نص هذا الدستور في مادته الأولى على أن "جمهورية مصر العربية... نظامها ديمقراطي. والشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية، ويعتز بانتمائه لحوض النيل والقارة الأفريقية وبامتداده الأسيوي، ويشارك بإيجابية في الحضارة الإسلامية. وذلك الانتماء لتلك المشاركة تعد إضافة دستورية لم تكن موجودة في الدستور الملغى.

كما تضمن أيضًا أن دين الدولة هو الإسلام ولغتها الرسمية هي اللغة العربية، حيث نص في (م2) على أن: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة

الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. وبالنسبة لغير المسلمين من المصريين المسيحيين واليهود تكون مبادئ شرائعهم هي المصدر الرئيسي للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشؤونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية.

ومن اللافت للنظر أن النظام السياسي في مصر يقوم فضلًا عما سبق على المواطنة حيث نص الدستور الجديد في (م6) على أن: "يقوم النظام السياسي على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التي تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة... وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته... (وعدم التفرقة) بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو الدين. فالمواطنة تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة والتي تقوم على سيادة القانون، وبذلك باتت المواطنة من المقومات السياسية في مقومات الدولة والمجتمع المصري.

ولتفعيل مبدأ المواطنة نص الدستور أيضًا في (م 33) على أن "المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم" وعليه يكون الدستور هو مرجعية الديمقراطية، والمواطنة – والمساواة في الحقوق والواجبات، وكفالة الحقوق والحريات، وعدم التمييز بين المواطنين لأي سبب كان، ومن ثم أصبحت المواطنة مبدأ دستوريًا.

المواطنة في الدستور الجديد 2014:

يتبين من تحليل محتوى الدستور الجديد (2014) أنه قرر في بابه الأول بعنوان الدولة على مبدأ وأساس سيادة القانون كمبدأ وأساس للدولة، حيث نص المشرع الدستوري في (م 1) على أن "جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة.... نظامها جمهوري ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون". كما جاء في (م 19) أن من أهداف التعليم "إرساء مفاهيم المواطنة" فضلًا عن أنه قد جاء في ديباجة هذا الدستور" بناء دولة ديمقراطية حديثة حكومتها مدنية". وبذلك يكون التعليم والتربية آلية بالغة الأهمية لتفعيل مفهوم المواطنة كما جاء في الدستور الجديد. وترسيخ هذا المفهوم لدى التلاميذ والطلاب بالمراحل التعليمية عن طريق المقررات والمناهج الدراسية والأنشطة الطلابية، وغيرها.

المواطنة حقوق وواجبات:

نبادر بالقول: إن المواطنة مسألة حقوقية حيث تقوم المواطنة على سلسلة من الواجبات والمسئوليات في جانب والحقوق والحريات في الجانب المقابل، فالحقوق تقابل الواجبات، وفى مقابل أن يكون للمواطن حقوق في وطنه يحصل عليها لابد أن يكون عليه واجبات ومسئوليات يؤديها تجاه وطنه، منها واجب الانتماء والولاء الكامل والخالص للوطن والأمة، ومن يرى غير ذلك يصبح كمن يريد حقوقًا يحصل عليها من الوطن دون أن يكون عليه واجب الولاء والانتماء للوطن وكافة الواجبات الأخرى، أي يريد أن يحصل على حقوق دون أن يكون عليه واجبات يقوم بها ويؤديها لوطنه.

ومن ثم يتخذ مفهوم المواطنة من الحقوق والواجبات إطارًا للعمل ومشاركة المواطنين وعضويتهم في مجتمعاتهم. فالمشاركة الديمقراطية تزيد المواطنة عمقًا. وبصرف النظر عن كون المواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات إلا أنها أساس التضامن والانتماء للأمة.

ولقد قسم "مارشال" حقوق المواطنة إلى ثلاثة أنواع حسب التعاقب الزمني للقرون التي مرت بها، وتلك الأنواع هي:

1- **الحقوق والحريات المدنية**: تؤكد على سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، وحرية الكلام والتعبير والفكر وحرية الدين والعقيدة.
2- **الحقوق السياسية**: يؤكد ذلك النوع من الحقوق على المشاركة السياسية مثل الحق في التصويت والحق في الترشيح للوظائف العامة.
3- **الحقوق الاجتماعية**: تؤكد على حد أدنى من الأمن الاقتصادي والمادي لحماية المواطن من قوى السوق الشرسة، وكل ما يعزز ويدعم هذا المواطن تعليميًا وثقافيًا وصحيًا واجتماعيًا، وعلى ضوء تلك الحقوق تحولت المواطنة إلى مفهوم غير اقتصادي Non-Economic.

وبصدد حقوق المواطنة يكون من اللافت للنظر الإشارة إلى النتائج الميدانية لإحدى الدراسات عن حقوق المواطنة التي يريدها الشباب، والحقوق التي يحصلون عليها بالفعل:

أ- **الحقوق التي يريدها الشباب**: فذكر(32.9٪) من العينة أن أهم ما يريده هو الشعور بالأمان، (17.1٪) العيش في حياة كريمة، وذكر (14.2٪) أن تصون آدميتي في التعامل مع أجهزة الدولة، (12.1٪) أن يكون لرأيه قيمة، (10٪) أن أجد فرصة عمل بعد التخرج، (7.5٪) أن أتمتع بالمساواة في فرص التعليم، (5.2٪) أن أجد فرصة المشاركة الاجتماعية والسياسية، كما ذكر (0.4٪) التمتع بالرعاية الصحية.

ب- **الحقوق التي يحصل عليها بالفعل**: وإذا كانت النتائج السابقة عن الحقوق التي يريدها الشباب فما هي الحقوق التي يحصل عليها الشباب بالفعل؟ ولقد أسفرت النتائج الميدانية عن أن (57.9٪) قد حصلوا على حق فرص المساواة في التعليم، و (38.8٪) يشعرون بالأمن، و (35٪) يعيشون حياة كريمة، و(23.8٪) يحصلون على تأمين صحي، و(12.8٪) يمارسون حرية الرأي والتعبير، و(4٪) يشاركون في الحياة الاجتماعية والسياسية، و(3.8٪) يعاملون باحترام من أجهزة الدولة، بينما ذكر (96.2) أنهم لا يعاملون باحترام.

وبالنظر إلى هذه النتائج تتباين الحقوق التي يحصل عليها الشباب بالفعل كالحق في فرص المساواة في التعليم والحق في الأمن. والحق في حياة كريمة، والحق في التأمين الصحي، وحرية الرأي والتعبير، وحق المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية.

واجبات ومسئوليات المواطنة:

بجانب حقوق المواطنة وأنواعها السابقة توجد مسئوليات والتزامات أو واجبات المواطنة تتنوع إلى نوعين هما:

- مسئوليات تفرضها الدولة على مواطنيها، مثل دفع الضرائب العامة، والخدمة الوطنية أو العسكرية في صفوف القوات المسلحة، وطاعة قوانين الدولة والالتزام بها وغيرها.
- كما توجد مسئوليات أو واجبات أخرى مثل فعل

الخير والصالح العام، والنقد البناء، والمشاركة في كل ما يرقي بحياة الإنسان كالاشتراك في المعسكرات والمشروعات العامة كمشروعات محو الأمية، ومشروعات نظافة البيئة والحي، وتشجير الشوارع والطرقات، ومشروعات التوعية الصحية لحملات التطعيم ضد شلل الأطفال والانتقال من منزل إلى منزل، وغيرها من المشروعات العامة وخدمة البيئة والمجتمع المحلي Community Service.

ومن الجدير بالذكر أنه يصعب الفصل بين الحقوق والواجبات، أو التنازل عنها، لأن التنازل عن الواجبات هو تنازل عن الحقوق، فالعلاقة بينهما قوية ومتماسكة فحق المواطن في التصويت هو في الوقت نفسه مسئوليته وواجبه نحو المجتمع، والحق في التعبير هو في الوقت نفسه مسئولية المواطن عن المشاركة في القضايا العامة ونقدها نقدًا بناءًا يؤدي إلى الصالح العام أو النفع العام والخير المشترك.

المواطنة هي وظيفة أو عمل المواطن:

المواطنة في الحقيقة هي وظيفة وعمل المواطن، ومن ثم يتحتم على شاغل كل وظيفة أن يقوم بأعبائها وواجباتها ويتحمل مسئوليتها، لذا يتحتم على المواطن باعتباره شاغل وظيفة المواطنة، أن يقوم بأعباء المواطنة وواجباتها ويتحمل مسئولياتها أمام مجتمعه ووطنه.

ومن الجدير بالذكر أن هذا هو ما أكده الرئيسان الأمريكيان "هاري ترومان، وجيمي كارتر" عند انتهاء مدة رئاسة كل منهما وعودته إلى ولايته مواطناً عادياً، فأكد كل منهما على أنه عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة وهي وظيفة المواطن، ومن تأكيدهما يتبين أن المواطنة هي أعلى مرتبة وظيفية في سلم الوظائف في الدولة.

وهذا ما أكد عليه "الرئيس جمال عبد الناصر" في خطابه للتنحي بعد النكسة العسكرية في 5 يونيو عام 1967م التي مرت بها البلاد، ومما قال فيه (لقد اتخذت قرارًا أرجو أن تساعدوني عليه أن أتنحى عن عملي كرئيس للجهورية ومن أي منصب رسمي في الدولة، وأعود إلى صفوف الجماهير أزاول عملي كأي مواطن آخر). ويمكن تحليل ذلك من

ناحيتي الشكل والموضوع، فمن ناحية الشكل أن الرئيس جمال عبد الناصر اتخذ قراره بالتنحي وطلب من الشعب أن يساعدوه عليه مما يجسد المعني الدستوري "أن الشعب مصدر جميع السلطات، كما يجسد أيضًا الاتجاه الديمقراطي لدى رئيس الجمهورية في اتخاذ قرار قومي كهذا القرار. ومن ناحية الموضوع أو المضمون يتمثل القرار في تنحيته عن الحكم كرئيس للجمهورية و ليس هذا فحسب، بل التنحي من أي منصب رسمي في الدولة، ويفضل على هذه المناصب العودة إلى صفوف الجماهير ويزاول عمل المواطن، كأي مواطن آخر، ومن ذلك يتبين أن عمل المواطن هو أعلى عمل في الدولة.

وبهذا الصدد يذكر أيضًا السيد عمرو موسى أثناء شغله منصب أمين عام جامعة الدول العربية عندما سؤل عن ماذا يعمل بعد أن يتقاعد من منصبه، فقال: "شيء جميل أن تعود مواطنًا". ومن هذه الأدلة السابقة يتبين أن المواطنة هي عمل المواطن وهو أعلى عمل أو وظيفة في الدولة.

تعليم المواطنة والتربية عليها :

تكمن المعالجة العلمية لهذا المحور في الدراسة من خلال النقاط الآتية:

أ – دواعي وأهمية تعليم المواطنة والتربية عليها.

ب– أهداف تعليم المواطنة.

ج– مكونات ومحتوى تعليم المواطنة.

د– كيفية تعليم المواطنة.

أ- دواعي وأهمية تعليم المواطنة والتربية عليها:

نبادر بالقول: إن غاية العصر الراهن تكون في إعداد وتكوين المواطنين لمواطنة واعية وفعالة ومشاركة سياسية ومجتمعية لمواجهة التحديات والأزمات المستقبلية. وهذا الإعداد والتكوين للمواطنة الفعالة والمشاركة، يجعلنا لا نستطيع النظر إلى المواطنة على أنها منحة أو عطية أو وليدة الصدفة، كما أنها ليست فطرية، ومن ثم لا يولد الإنسان مزودًا بها، بل

إن المواطنة مكتسبة، وهي كأي شيء مكتسب يتم تعلمها والتربية عليها، ومن ثم فالمواطنة أثر لفعل التعليم والتربية عليها، وبهذا الصدد يذكر الفيلسوف "كانط" أن ثمة إبداعين مهمين هما: فن الحكم وفن التربية أو البيداجوجيا. لذا فإن تربية النشء والشباب على المواطنة هي عمل بيداجوجي أو قل فن تربوي. لذا فإن تربية المواطنين بصفة عامة والنشء بصفة خاصة على المواطنة الفعالة يكون فنًا تربويًا هادفًا في إعداد وتكوين المواطنين وتنشئتهم على المواطنة الديمقراطية والمشاركة الفعالة والملتزمة في شتى نواحي الحياة، ويصبحون مواطنين مؤمنين بقيم المجتمع، وحريصين على مصالحه القومية والدستورية من أجل حياة ديمقراطية وسلام اجتماعي بما يضمن حياة كريمة لكافة أفراد المجتمع على حد سواء.

ويمكن القول: إن المواطنة الفعالة مثل السباحة وقيادة الدراجة والسيارة، يتم تعلمها والتربية عليها، ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التدريب والممارسة التي تزيد من الخبرة و تصقل المهارات، لأن التدريب يزيد من النجاح، فالتدريب على المواطنة يزيد من سلوك المواطنة الفعالة. "فالمواطنة الديمقراطية الواعية والفعالة والمسئولة يجب أن يتم تعليمها مثلها مثل أي شيء آخر مكتسب وهذا ما يؤكده برناردويدزل Bernard Wetherill في تقرير لجنة المواطنة سنة 1999 بقوله: أنا أؤمن بأن المواطنة شأنها شأن وظيفة الممرضة الجيدة أو المهندس الجيد يجب تعليمها، وما يشغلني هو إذا ما كنا نقدم للصغار التشجيع الكافي حتى يتعلموا كيف يكونوا مواطنين جيدين أم لا.

فمسألة تعليم المواطنة والتربية عليها هي مسألة أو قضية فرضتها ظروف وأحداث شهدها العالم، كما أن الرغبة في تجاوز المشكلات الاجتماعية الحادة قد أملت التفكير العميق في مسألة تعليم المواطنة والتربية عليها، إذ للتعليم دور بالغ الأهمية وعظيم الأثر في المواطنة والتربية عليها من حيث نشر ثقافة المواطنة وترسيخ الوعي بها وبمعلوماتها ومعارفها ومفهومها وقيمها ومهارتها، ومن ثم تتحول المواطنة من مجرد نص أو مبدأ في الدستور إلى سلوك يومي للمواطنين. "وتعد عملية إكساب التلاميذ لمفاهيم وقيم المواطنة، الركيزة الأساسية للمشاركة الإيجابية والفعالة، كما تعد قضية أمن قومي". فالمكون الثقافي أو

المعرفي في المواطنة لا يمكن فصله عن عملية التنمية البشرية، وعليه يكون المكون الثقافي داعم لعملية التنمية البشرية فعملية التعليم والتربية للمواطنة "هي التي تبني أسس المواطنة لدى الأفراد، حيث تعرفهم بحقوقهم وواجباتهم نحو الدولة ونحو الآخرين ونحو المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن تعليم المواطنة والتربية عليها أو "التعليم من أجل المواطنة" أحد أهم الدعوات التي أعلنت خلال لقاء بكين (2001) للدول التسع الأكثر سكانًا والذي عقد في الصين (بكين 21-23 أغسطس سنة 2001) وذلك من أجل مساعدة تلك الدول على المحافظة على أهم ثرواتها وهي البشر في ظل العولمة التي تهدد بفقدان قيم الولاء والهوية.

ولقد أكدت نتائج دراسة أجريت سنة (2000) إن الحكومة الأمريكية تعول كثيرًا على برامج تربية المواطنة لأنها تقوم على تعليم قيم المواطنة وقيم الديمقراطية، واحترام المكتسبات الوطنية وتعزيز الانتماء والتماسك الوطني. كما أكدت دراسة أخرى أجريت سنة (2003) على تأثير نظام التعليم الكندي في تعليم وتربية المواطنة أن هناك مجموعة من القيم والممارسات والتوجهات تثرى علاقة الفرد بوطنه تم تعلمها في المدرسة. ومما تجدر الإشارة إليه أن التربية للمواطنة صارت تدرس بجميع المدارس في بريطانيا كجزء من منهج التعليم القومي. ويمكن إجمال دواعي ومبررات تعليم المواطنة والتربية عليها فيما يلي:

- ظهور العولمة والتوسع الرأسمالي العابر للحدود، وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي أسقطت الحدود الجغرافية وجعلت العالم كله قرية كونية صغيرة.
- واشتداد رياح الديمقراطية والتغيير في العالم نحو التحول الديمقراطي جعلت من عملية التغيير في حد ذاتها أمرًا حتميًا وضروريًا في معظم دول العالم مثل بلاد الربيع العربي وغيرها.
- نمو العديد من الاتجاهات الحزبية والسياسية في العالم، وظهور الكثير من الحركات والوقفات الاحتجاجية لشتى الفئات المهنية والعمالية وعلو الصيحة تلو الصيحة للمناداة بمطالب اجتماعية ومهنية ومادية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية.

- انتشار ثقافة وسلوك العنف بين الأفراد، وكذلك التطرف وزيادة الصراعات والحروب ببيئات مختلفة ودول كثيرة عربية وغربية لأسباب متعددة.

كما تتجلى أهمية تعليم المواطنة والتربية عليها فيما يلي:

- تعميق الشعور بالواجب والمسئولية لدى النشء والشباب تجاه مجتمعهم ووطنهم.
- تنمية شعور الولاء والانتماء للوطن والاعتزاز والفخر به.
- غرس حب النظام العام والقوانين والآداب العامة والاتجاهات الوطنية نحو المجتمع والوطن.
- تنمية أسلوب قيم التفاهم والتعاون بين المواطنين في الوطن الواحد، وكذلك قيم التفاهم والتعاون الدولي.

ب- أهداف تعليم المواطنة والتربية عليها:

من الثابت أن أهداف المواطنة لا تتحقق بمجرد كتابتها في نصوص دستورية وقانونية منشورة بالوثائق الرسمية في الدولة ومعلنة، ولكن تحقيق أهداف المواطنة يكون بالسعي والعمل على تحويل النص المدون بالوثيقة إلى إجراءات وعمل تربوي متضمن في محتوى المناهج والمقررات والكتب الدراسية ويمكن بلورة الهدف من تعليم المواطنة فيما يلي:

1- تدعيم وجود الدولة كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي.
2- تنمية قيم الديمقراطية والمعارف والمعلومات المدنية.
3- تنمية قيمة احترام حقوق الإنسان.
4- المساهمة في الترابط الاجتماعي والاستقرار في المجتمع.
5- تنمية مهارات التفكير الناقد والحوار واحترام الرأي الآخر واتخاذ القرار.
6- نشر ثقافة المواطنة وحقوق الإنسان والمعارف والمعلومات الحقوقية.

فثقافة المواطنة لها القدرة – كشأن أي ثقافة – على تحويل المعارف والمعلومات المختلفة إلى سلوك، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التي دعت إليها جميع الأديان،

فثقافة المواطنة أفضل استثمار لبناء المجتمع المدني، كما أنها الوسيلة الوحيدة لترسيخ قيم التسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعي وترسيخ قيم المواطنة، وزيادة الوعي بثقافة المواطنة لدى المواطنين يوضح أهمية التربية في تشكيل وتكوين هذا الوعي من ناحية وترسيخ ثقافة المواطنة من ناحية أخرى. حيث تهدف ثقافة المواطنة وزيادة الوعي بها إلى صون القوانين والعدالة الاجتماعية ،وتشكيل الوعي بثقافة المواطنة هو نقطة البداية الأساسية في تشكيل نظرة الإنسان إلى نفسه وإلى مجتمعه وإلى وطنه ومواطنيه ،ومن هذا الوعي يكون الانتماء للوطن.

ج. مكونات ومحتوى تعليم المواطنة:

المواطنة كأي فعل تربوي لها جوانب ثلاثة هي:

1- جانب معرفي مفاهيمي
2- جانب قيمي ووجداني
3- جانب مهاري سلوكي.

وهذه الجوانب الثلاثة متضافرة لا يمكن فصلها لأنها متداخلة ومتشابكة كما أنها متسقة ومترابطة، ومن الثابت في أدبيات التربية أن الفعل التربوي لا يحقق أهدافه المرجوة كاملة إذا ركز على جانب دون جانب، فمثلًا لا يحقق أهدافه المرجوة منه إذا ركز على الجانب المعرفي فحسب دون الجانبين الآخرين، وأيضًا لا ينجح الفعل التربوي في تحقيق أهدافه إذا افتقدت هذه الجوانب الثلاثة شرطي الاتساق والترابط.

ومن ثم لا يحقق الفعل التربوي أهدافه كاملة لذا فلابد ومن الضروري توافر تلك الجوانب الثلاثة وتوافر شرطي الاتساق والترابط لكي يحقق الفعل التربوي أهدافه المرجوة منه كاملة.

مكونات ومحتوى تعليم المواطنة ثلاثة هي:

1- **مفاهيم ومعارف ومعلومات المواطنة:** مثل مفهوم ومعنى المواطنة، صفات وخصائص المواطن الديمقراطي، حقوق المواطن وواجباته، نظم الحكم المختلفة، الديمقراطية، الدستور، القانون، مجلس الشعب، مجلس الشورى، نظام الانتخابات، التقاليد والأعراف المصرية، السلام العالمي، الأمن القومي الحرية، العدالة، المساواة، وغيرها.

2- **قيم المواطنة:** مثل قيمة الحرية وتنعكس هذه القيمة على حريات كثيرة مثل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل، وحرية الاحتجاج والتظاهر، وغيرها. وكذلك قيمة المساواة وتنعكس هذه القيمة على حقوق كثيرة مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، وفي التعامل مع الشرطة والقضاء، وغيرها. ومن قيم المواطنة أيضًا قيمة المشاركة، وقيمة التسامح، وقبول الآخر، وقيمة الولاء والانتماء، وقيمة احترام الملكية العامة والمحافظة عليها، وقيمة المسئولية الاجتماعية والالتزام بالواجبات العامة، مثل دفع الضرائب، وتأدية الخدمة العسكرية، وقيمة سيادة القانون، وغيرها.

3- **مهارات المواطنة:** مثل مهارة التعامل مع الآخرين، مهارة التفاوض والحوار، مهارة التعاون، ومهارة التعبير، ومهارة المشاركة في صنع القرار، مهارة القدرة على حل المشكلات، مهارة التفكير الناقد، مهارة نشر ثقافة حقوق الإنسان، مهارة التعامل الواعي مع البيئة، مهارة التواصل الاجتماعي.

د- كيفية تعليم المواطنة:

عملية تعليم المواطنة والتربية عليها هي عملية تنمية وإعداد الفرد المواطن، وتكوينه تكوينًا وطنيًا، وذلك بتعريفه بحقوقه وواجباته ومسئولياته تجاه وطنه، فيكون على معرفة تامة وكاملة بما له من حقوق وما عليه من واجبات ومسئوليات، يلتزم بها نحو وطنه

ومجتمعه. وعملية تعليم المواطنة والتربية عليها هي تربية من أجل المواطنة Education for citizenship .

وتتم عملية تعليم المواطنة والتربية عليها بأسلوب المناقشة والحوار من خلال وسائط ومؤسسات مختلفة مثل: الأسرة كمؤسسة اجتماعية، والمدرسة كمؤسسة تعليمية، ووسائل الإعلام كمؤسسة ترويجية أو تنويرية أو تثقيفية عامة. وأيضًا جمعيات المجتمع المدني، والأندية والساحات الشعبية وغيرها. لأن تعليم المواطنة والتربية عليها لا يكون من خلال أو مسئولية مؤسسة واحدة، بل هي مسئولية مشتركة بين كافة مؤسسات المجتمع.

ومن ثم يمكن القول: إن تعليم المواطنة والتربية عليها يكون من خلال مؤسسات تربوية مقصودة، وأخرى غير مقصودة ونبادر بالأسرة كمؤسسة تربوية غير مقصودة حيث تؤكد أدبيات العلوم الاجتماعية والتربوية أن الأسرة هي المحيط الأول أو الخلية الأولى التي ينشأ فيها الطفل اجتماعيًا.

ويعتبر دور الأسرة بالغ الأهمية بهذا الصدد إذ تقوم بمجموعة من الوظائف الأساسية سواء نفسياً كالحب والشعور بالانتماء والولاء أو اجتماعياً كعملية التطبيع الاجتماعي والسياسي ما يتخللها من الشعور بالحب والانتماء والعضوية في المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن استقرار الأسرة ينعكس على نشأة أبنائها وهم يحملون مشاعر الحب والطمأنينة والشعور بالانتماء والولاء للوطن، وبمثل هذه العناصر والمشاعر تنمو بذور المواطنة الصالحة، ويستطيع الآباء والأمهات أن يعززوا الشعور بالانتماء إذا ما شجعوا الصغار على أن يشتركوا في حياة الأسرة وقضاء بعض أعمالها وشراء بعض احتياجتها من المحلات والأسواق. وبذلك يخرج الأبناء كالثمار الطيبة إلى المجتمع يتمتعون بقيمة احترام الكبار، وقيمة التعاون، وقيمة التسامح وبذلك يكونوا أعضاء مهمين في المجتمع. وعندما يكبرون ويلتحقون بمراحل التعليم المختلفة ويقومون بتحية العلم في طابور الصباح ترسخ فيهم المبادئ الوطنية وحب الوطن والإخلاص له.

ويتحقق دور الأسرة في ترسيخ حب الوطن عن طريق الوسائل الآتية:

1- ربط قيم المواطنة الصالحة بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف كالإخاء والتسامح والتواضع والتعاون والاتحاد.

2- إبراز أهمية احترام دستور الوطن وقوانينه والالتزام بنظامه.

3- التعريف بمعالم الوطن التاريخية وتراثه.

4- التعريف بالشخصيات الوطنية والقومية التي ترسخ مفاهيم وقيم المواطنة.

وتتمثل أهمية الأسرة في إعداد أبنائها وتزويدهم بالمعارف والثقافات والمهارات المختلفة حتى يستطيعوا أن يتعايشوا مع غيرهم من أفراد المجتمع، ومن هنا يبدأ الأبناء في الشعور بالانتماء لأسرهم وبيئاتهم ومجتمعاتهم ووطنهم الأكبر فالأسرة لها دور كبير في ربط الفرد بدينه وتمسكه بالقيم الدينية والأخلاقية، واحترام رموز الوطن كعلم الدولة والنشيد الوطني، وولاة الأمور والحكام، وغيرها.

والوسائل المقصودة كالمدرسة، حيث تعد المدرسة ركيزة بالغة الأهمية في بناء شخصية الفرد وتعزيز قيمة المواطنة، ففي البداية تكون تربية الأطفال على الوطنية والمواطنة بأشكال وصور مختلفة ومتعددة، حتى توصل أهدافها إلى كافة المراحل التعليمية مراعية ما يسمى بالنضج العقلي للتلاميذ. وذلك على الشكل التالي:

1- ترسيخ احترام الوطن بربط الطالب بتاريخه القومي.

2- تذكير الطالب بصفات المواطنة الصالحة والفعالة في المواد الدراسية وفي مرافق المدرسة.

3- ربط المنهج بممارسات الطالب فلا يكون المنهج دروساً وامتحانات فقط بل تطبيقات عملية وأنشطة تربوية يؤديها التلاميذ والطلاب كالسلام الوطني وحفظ الأناشيد الوطنية. وغيرها.

فالمدرسة هي بوتقة أو حاضنة المواطنة، فلا مواطنة بغير مدرسة موحدة، فعندما يخرج الطفل من أسرته يجد المدرسة بمعلميها ومناهجها ومقرراتها الدراسية أي عبر المنهج الشكلي

أو المنهج الرسمي Formal curriculum حيث تسعى وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية ومقرراتها الدراسية إلى تنمية وترسيخ قيم الولاء والانتماء والمواطنة لدى تلاميذ وطلاب التعليم قبل الجامعي، من خلال تضمين المناهج والمقررات الدراسية المفاهيم والمعارف والمعلومات والقيم والمهارات عن المواطنة بمختلف المراحل التعليمية، ليتعرف الطلاب على مجتمعاتهم التي يعيشون فيها ويصيروا مواطنين ملتزمين ومشاركين سياسيين وفعالين، ومن ثم يتعاظم دور المدرسة في تعليم المواطنة والتربية عليها، وتكوين المواطن وتثقيفه، وزيادة وعيه تجاه مجتمعه ووطنه، وغرس قيم المواطنة وتكوينها لدى النشء والشباب، وعليه تكون المؤسسات التعليمية والتربوية المقصودة هي المصنع الحقيقي لتكوين تلاميذها وطلابها للانخراط بفعالية في مجتمعاتهم لذا يكون على هذه المؤسسات التعليمية أن تتحمل الجانب الأساسي في إرساء مفاهيم ومعلومات ومعارف وقيم المواطنة وتنميتها من خلال عملية التعليم والتربية عليها. ومن ثم فالمواطنة الفعالة هي لب العملية التعليمية والتربوية.

ففي المدرسة تكون المواطنة أول درس عملي يتلقاه التلاميذ والطلاب من خلال طابور الصباح وتحية العلم كرمز للدولة والوطن، والأناشيد الوطنية والمسابقات الرياضية وفيها يتم إعلاء قيمة (النحن) والولاء لمدرستهم، وكذلك من خلال اللقاءات والمعسكرات الصيفية. وبصدد الثقافة الحقوقية والقانونية أقترح أن تكون هناك مقررات دراسية عن حقوق الإنسان وواجباته والثقافة القانونية وأن تراعى المراحل العمرية للتلاميذ ومستوى نضجهم العقلي، وأن يتضمن تلك المقررات موضوعات عن الدستور، والقانون، وغيرها. وموضوعات أخرى تزيد من وعي التلاميذ ومعرفتهم بالتطور الدستوري والقانوني في مصر، وفجر الحياة النيابية، وتاريخ الحركة الوطنية في مصر، كما يكون لجماعات الأنشطة التربوية الحرة بالمدارس دور واضح في هذا الشأن.

وبهذا الصدد يفرض التساؤل التالي نفسه: هل قامت الدولة عن طريق وزارة التربية والتعليم بتعليم وتربية النشء على مفاهيم ومعارف وقيم المواطنة ؟!

وتقتضي الإجابة على هذا التساؤل إجراء عمليات التحليل الكيفي العميق لمحتوى

المناهج والمقررات الدراسية الحالية بمراحل التعليم قبل الجامعي، ويكشف هذا التحليل الكيفي للمناهج في 2008/ 2009 كما يلي:

ففي الدراسات الاجتماعية بالتعليم الابتدائي يدرس التلاميذ موضوعات عن استقرار المصري القديم في الوادي ونشأة الحضارة المصرية القديمة، وإبراز دور المرأة المصرية في المشاركة في مجالات العمل المختلفة، ودراسة مفهوم الوحدة الوطنية والحقوق السياسية والدستورية، ودور المرأة المصرية في أحداث ثورة 1919، وإبراز المكاسب التي حصلت عليها في المجالات السياسية والاجتماعية وغيرها، كما أفردت جزءًا كاملًا عن الوعي القانوني ومعرفة الحقوق والواجبات، وحقوق الإنسان، والتربية من أجل المواطنة. كما يدرس تلاميذ التعليم الإعدادي مفهوم المواطنة والمواطن الصالح، والتعرف على بعض المفاهيم كالحقوق والواجبات، والقانون والديمقراطية، وأهمية القانون في حياتنا، وأهمية المحافظة على النظام. وإبراز قيم الولاء والانتماء للوطن و التصدي للعدوان والاستعمار، أمثلة (مقاومة الحملة الفرنسية، وصد حملة فريزر، ومقاومة العدوان الثلاثي على بورسعيد، واختيار الشعب المصري لحاكمه محمد على). كما يدرس تلاميذ التعليم الإعدادي حقوق المواطنة ونشأة الحياة النيابية في مصر منذ بداية من عصر محمد على حتى الآن.

وفى المرحلة الثانوية يدرس الطلاب في مادة الجغرافيا حسن استخدام موارد البيئة والحفاظ عليها من التلوث، كما يدرس الطلاب موضوعات في التربية من أجل المواطنة مثل دراسة موقع مصر الجغرافي وأهميته على المستوي الإقليمي والعالمي، ومشاريع التنمية التي تقوم بها الدولة من أجل حياة أفضل للمواطنين. وفي مادة التاريخ بتلك المرحلة يكتسب الطلاب مفاهيم المواطنة من خلال تاريخ مصر وحضارات العالم القديم في الصف الأول الثانوي، وإبراز دور الكنيسة المصرية في مقاومة ظلم الحكم الروماني من خلال دراسة تاريخ مصر في الحقبة القبطية، دعم الاعتزاز بالشخصية العربية الإسلامية مع إظهار عظمة معالم الحضارة الإسلامية الداعية إلى القيم الإنسانية السامية. دعم الاعتزاز بدور مصر القيادي في المنطقة العربية والأفريقية وثقلها السياسي من خلال مساندتها للقضية الفلسطينية ودورها في إنشاء جامعة الدول العربية ومساهمتها في منظمة الاتحاد الإفريقي.

وفي مادة اللغة العربية يدرس تلاميذ المدرسة الابتدائية نماذج من أبناء مصر ليكونوا قدوة لهم في الطموح والمجد، كما يدرسون وحدة كاملة (رحلات) حيث يتعرف التلاميذ على أهم معالم الوطن مثل الأهرامات، أسوان، الإسكندرية، الأقصر، شرم الشيخ، كما يدرسون بعض الأناشيد الوطنية. وترسيخ العديد من القيم والسلوكيات مثل آداب المرور، حرمة الطريق، آثار الجدود، العمل الصالح وتقدم المجتمع، معاملة الوالدين، التراحم، العدل.

كما يدرسون في المدرسة الإعدادية عددًا من موضوعات لغرس قيم الانتماء والمواطنة مثل موضوعات (وطني، أمة العرب، رموز رياضية عربية، حق الآخر، نور والجغرافيا، مفهوم السلام العالمي، أخلاق رياضية، القدوة الطيبة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وفى المواد الفلسفية يدرس طلاب المدرسة الثانوية العامة العلاقة بين الفلسفة والنظم السياسية المعاصرة مع التركيز على النظام الديمقراطي، كما يدرس الطلاب بعض المفاهيم مثل الحرية، العدالة، الضمير، العولمة، أخلاقيات البيئة، مهارات التفكير الفلسفي، الإبداع، التفكير العلمي، وخطوات حل المشكلات، التفكير المنطقي، مبحث القيم (الحق، الخير، الجمال)، العلاقة بين الفلسفة والعلم، دور الفلسفة في الحفاظ على الهوية، قيم التسامح الفكري واحترام الآخر.

وفي مادة التربية القومية والوطنية يدرس طلاب المدرسة الثانوية العامة والفنية مفهوم المواطنة ودور التربية في تنمية الانتماء للوطن، مقومات الوطنية في مصر، صفات المواطن الصالح، التلازم بين الحقوق والواجبات، الوحدة الوطنية ومحاربة التطرف، تنمية الوعي السياسي والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية، الديمقراطية وسيادة القانون، الدستور ونظم الحكم، الحياة الحزبية في مصر، المشاركة المجتمعية، أهمية العمل التطوعي في مواجهة مشكلات البيئة المحلية، ودور الشخصيات العربية البارزة في تنوير المجتمع وتقدمه.

ومن ثم تسعى وزارة التربية والتعليم هذا السعي لدمج قيم المواطنة والانتماء القومي في المناهج والمقررات الدراسية بالتعليم قبل الجامعي لتحقيق حزمة من الأهداف الآتية:

1- غرس وتنمية قيم الولاء والانتماء والاعتزاز بالوطن واحترام الحقوق والواجبات.
2- دعم قيم المواطنة والمساواة والمشاركة السياسية الفعالة.

3- تعرف الطلاب على نماذج من الشخصيات الوطنية عبر تاريخه الوطني والنضالي.
4- الوعي بعادات المجتمع وتقاليده وأعرافه وأنظمته وقضاياه ومشكلاته.
5- إدراك أن الحضارات الإنسانية تقوم على مبدأ الحوار والتعاون بين الشعوب، لا تقوم على الصراع والصدام، ونتلمس هذا الهدف من ديننا الحنيف والقرآن الكريم ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾ [المائدة: 2]. والأحاديث النبوية الشريفة كثيرة.

وفضلًا عن المدرسة كمؤسسة تربوية مقصودة ودورها في تعليم المواطنة والتربية عليها، توجد الجمعيات الأهلية، ووسائل الإعلام المختلفة، والأحزاب، والأندية الرياضية والمعسكرات وغيرها كمؤسسات تربوية غير مقصودة. حيث تكون هذه الوسائط التربوية غير المقصودة بمثابة ورش عمل (Work shops) لصناعة المواطنة عن طريق المنهج غير الشكلي أو غير الرسمي (Informal Curriculum) الذي يقوم على فلسفة التعليم عن طريق العمل (Learning by doing) حيث تقوم الجمعيات الأهلية كوسيط تربوي في التربية على المواطنة بالتوعية المباشرة في مجالات حقوق الإنسان وواجباته، والديمقراطية والمشاركة السياسية، وغيرها من موضوعات شديدة الاتصال بالمواطنة والتربية عليها، وذلك من خلال الأنشطة المختلفة والمشروعات التي تقوم بها تلك الجمعيات الأهلية، وكذلك عن طريق الندوات والكتيبات والمجلات والنشرات وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن تعليم المواطنة وتربية النشء والشباب عليها يقوم على ثقافة قانونية تتمثل في تعليم الحقوق المختلفة بأنواعها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها والمطالبة بهذه الحقوق والتمسك بها. كما تقوم على تعليم الواجبات والمسئوليات المقابلة لتلك الحقوق، والتربية على التمسك بتلك الواجبات والالتزام بها، وتعليم ودراسة نظم الحكم، الديمقراطية، وعملية الانتخاب (الترشيح والتصويت وفرز الأصوات وإعلان النتيجة) وأسلوب حل المشكلات، والتفكير الناقد وغيرها. وكذلك تشجيع وحث أفراد المجتمع على المشاركة المجتمعية والتفكير في الصالح الاجتماعي المشترك، وتنمية الشعور بالخير المشترك والمواطنة والولاء.

وغاية تعليم المواطنة والتربية عليها أن تكون المواطنة فعالة في مجتمعاتها المحلية لنهضتها وتقدمها والارتقاء بها، وأن تكون تلك المواطنة الفعالة مهتمة بالعمل على نهضة الوطن كله وصحوات الإصلاح الوطني. ويجب على المواطن أن يكون معتزًا بشخصيته وهويته، معترفًا بالآخر، متقبلًا له، متعاملًا معه، متعاونًا مع هذا الآخر، وأن يحترم التنوع ووجهات النظر، والرأي و الرأي الآخر، ناقدًا للفكر نقدًا بناء، مستهدفًا رخاء مجتمعه وتقدمه وسلامه الاجتماعي.

تفعيل تعليم المواطنة والتربية عليها :

لقد كشف التحليل الكيفي السابق للمناهج والمقررات الدراسية بمراحل التعليم قبل الجامعي، عن أن وزارة التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية قد أخذت بأسلوب دمج موضوعات ودروس وقيم ومفاهيم التربية المدنية والمواطنة الفعالة في محتوى المقررات الدراسية محل التحليل الكيفي السابق، ومن الجدير بالذكر أن انتهاج أسلوب الدمج قد أخذت به بلاد كثيرة مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندا، ألمانيا، السويد، سويسرا، كوريا.

وفضلًا عن أسلوب الدمج الذي أخذت به وزارة التربية والتعليم في مصر يشرع الباحث في تقديم حزمة من الآليات أو الأفكار التالية لدراستها على المستوى الحكومي والشعبي والحزبي وجمعيات المجتمع المدني والمسئولين عن سياسة التعليم ومتخذي القرار.

ومن الجدير بالذكر أنه قد تم استقاء بعض تلك الأفكار من كلمات كل من السادة د.على الدين هلال، د. صفي الدين خربوش، أ/ سيد ياسين، د. عاصم الدسوقي، د. مراد وهبه في الملتقى الفكري عن المواطنة.

1- صياغة مفاهيم التربية المدنية والمواطنة الفعالة بشكل يقبله الطالب ويراعى فيه العمر الزمني والعمر العقلي والمرحلة الدراسية، وألا يقتصر تضمين هذه المفاهيم على المواد الإنسانية فحسب بل تمتد إلى المواد العلمية.

2- إجراء بحوث ودراسات عن أثر تضمين ودمج تلك المفاهيم في المقررات الدراسية على سلوك وقيم النشء والشباب واتجاهاتهم ومدى تقبلهم للديمقراطية وأصحاب الديانات الأخرى.

3- تدريب المعلمين أثناء الخدمة على ترسيخ قيم ومفاهيم التربية المدنية والمواطنة، وتدريبهم على تدريسها بالمشاركة بين المعلم والمتعلم للتوصل إلى ترسيخ القيم المقصودة والمفاهيم المطلوبة في أذهان المتعلمين.

4- إبراز دور الإعلام بمختلف آلياته في ترسيخ حقوق المواطنة ومفاهيمها في أذهان المشاهدين والسامعين.

5- إضافة الدرجة التي يحصل عليها الطالب في مادة التربية الوطنية (التربية المدنية) إلى مجموعه الكلي.

6- أن يكون هناك اتفاق عام على الأهداف المبتغاة من تعليم وتدريس المواطنة.

7- أن يكون هناك تكامل بين مراحل التعليم قبل الجامعي، وبين المواد الدراسية.

8- نشر ثقافة المشاركة والتسامح وتقبل الأخر كدعائم للمواطنة.

9- إبراز أهمية دراسة التاريخ على المستوى العرب والمستوى المحلي أو الوطني، وإبراز دور المقاومة الشعبية والوحدة الوطنية في مقاومة الاستعمار عبر التاريخ الوطني، وإبراز دور المقاومة الشعبية في ذلك.

10- الاهتمام بدراسة التفكير المنطقي بمراحل التعليم قبل الجامعي، والتفكير النقدي، ودراسة أسباب الفجوة بين النص الدستوري، والواقع، وكيفية مواجهة هذه الفجوة، وكذلك أسباب الفجوة بين القانون والواقع ومواجهة ذلك.

11- جعل مادة التاريخ مادة إجبارية وليست اختيارية في جميع أقسام الدراسة بالمدرسة

الثانوية العامة وليس القسم الأدبي فحسب. بهدف إعداد مواطن فاهم لتاريخ وطنه، معتز به.

12- التأكيد على المواطنة كموروث ثقافي مشترك لدى المصريين، ودراسة تاريخ هذا المفهوم في أفكار واتجاهات المفكرين والمصلحين مثل رفاعة رافع الطهطاوي، ومحمد عبده، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وسعد زغلول، وويصا واصف، وأحمد لطفي السيد، والشيخ على يوسف، ومناقشات وأعمال لجنة دستور 1923.

13- دراسة تطور الجنسية المصرية وكيف انتقل المصريون من مجرد الرعايا إلى المواطنين.

14- دراسة تتبعية للتطورات التي مرت بها المواطنة بداية من القرن السابع عشر على أثر انتهاء الملكية المطلقة التي كانت تعتمد على الحق الإلهي التي انتهت بظهور نظرية العقد الاجتماعي التي تؤكد على أن المجتمع لا يتأسس على قوى دينية ولا يعتمد على الحق الإلهي للملوك والحكام ولكنه يعيش في إطار سلطة من صنع الأفراد.

15- التركيز في المناهج على أهمية الإعداد للمواطنة التي تربط بين المواطن والوطن، مما يؤكد على أن تكون قيمة الانتماء في مقدمة الأهداف التربوية للتعليم قبل الجامعي، فالمواطنة تعني المساواة بين المواطنين أمام القانون لا فرق بين غني وفقير، ورجل وامرأة، مسلم ومسيحي، فالجميع متساوون في مراكزهم القانونية وحقوقهم وواجباتهم.

16- حقائق الجهود بين المعنيين والمسئولين كالشباب والرياضة والتربية والتعليم والجمعيات الأهلية (المجتمع المدني) وغيرها للعمل على نشر ثقافة المواطنة وتكوينها لدى الشباب، والعمل على زيادة الوعي بالمواطنة لديهم.

17- ألا يتوقف تعليم المواطنة عند مرحلة عمرية معينة، أو عند مرحلة تعليمية معينة، إنما لابد من مواصلة تعليمها وفق أهداف تراكمية مراعية أعمار النشء والشباب.

18- فقد دورات تدريبية عالية المحتوى للمعلمين والمدربين على المواطنة وثقافتها.

19- أن تكون المدرسة بنية تربوية ناجحة لممارسة المواطنة حيث يناقش التلاميذ والطلاب قضاياهم التعليمية والبيئية وممارسة حق الاختلاف وتقبل وجهة النظر الأخرى وغيرها.

20- ترسيخ مدخل أسلوب حل المشكلات أثناء مناقشة القضايا بالمدرسة حتى يتدرب التلاميذ والطلاب على كيفية التعرف على المشكلة وتحديدها وجمع المعلومات عنها وفرصة الفروض لحلها واختيار أفضل هذه الفروض لحل المشكلة.

21- استخدام مدخل الزيارات الميدانية لرؤية المشكلات على الطبيعة وأرض الواقع وجمع معلومات عنها وحلها.

22- تعليم مقررات حكومية ووطنية لدورها البالغ الأهمية في ثقافة المواطنة والتربية عليها.